الأمم المتحدة

E/2020/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 April 2020
Arabic
Original: English

دورة عام 2020

25 تموز/يوليه 2019 – 22 تموز/يوليه 2020

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا، 2019–2020

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه موجزا لأعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا للفترة 2019–2020.

020720 290620 20-06146 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا، 2019-2020

موجز

يتضمن هذا التقرير الملامح الرئيسية لبعض أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الفترة 2019-2020. وتضع اللجنة أطرا معيارية في مجالات متعددة ذات صلة بالتنمية المستدامة. وكثيرا ما تتناول النواتج المعيارية مسائل لها أهمية تتجاوز المنطقة. وتدعم اللجنة بنشاط دولها الأعضاء في تنفيذ القواعد والصكوك من خلال مختلف أنشطة المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات. وفي بعض الحالات، يشمل العمل أيضا بلدانا من خارج المنطقة، مما يوسع نطاق تبادل المعارف وتبادل الخبرات. وفي صميم العديد من التحديات التي تطرحها التنمية المستدامة في المنطقة، هناك توتر قائم بين الرخاء الاقتصادي والضغوط البيئية لم يُحل بعد. ويمكن أن يسهم تعزيز اقتصاد التدوير والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية إسهاما هاما في التغلب على هذه التحديات. وتستوجب التنمية المستدامة حلولا متكاملة للمشاكل المتعددة الأوجه. واعتماد اللجنة أساليب عمل جديدة للاستفادة من الطلب المتزايد على النهج الشاملة لعدة قطاعات يعطي ثماره. وسيكون استغلال أوجه التآزر في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أمرا حاسما في التعجيل بإحراز التقدم، وسيظل اتجاها استراتيجيا رئيسيا في عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المستقبل.

أولا - مقدمة

1 - تشكل الأطر المعيارية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك الأطر التي يجري إنشاؤها لتلبية الاحتياجات الناشئة، أدوات قوية لتوجيه وتشجيع العمل الرامي إلى دعم التنمية المستدامة في المجالات الحاسمة، مثل البيئة والنقل والطاقة والغابات. ويشمل عمل اللجنة بشأن وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وضع معايير وتوجيهات في مجال السياسات تتعلق بالتجارة وعملا منهجيا رائدا في مجال الإحصاءات، ضمن أمور أخرى.

2 - وكثيرا ما تتناول النواتج المعيارية مسائل لها أهمية تتجاوز المنطقة، لأنها تتعلق بمجالات مثل تلوث الهواء واستهلاك الموارد وإدارة الغابات حيث تترتب على التقدم آثار عالمية واضحة. وبالإضافة إلى ذلك، ازداد مؤخرا عدد البلدان التي انضمت رسميا من خارج المنطقة إلى بعض صكوك اللجنة الاقتصادية لأوروبا. فقد أصبحت اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية إطارا قانونيا عالميا للتعاون في مجال المياه العابرة للحدود، واجتذبت اهتماما متزايدا من جانب البلدان غير الأعضاء. وازدادت مرة أخرى الآفاق العالمية لعمل اللجنة في مجال النقل بعد اعتماد لجنة النقل الداخلي استراتيجية جديدة في عام 2019. وفي كثير من الحالات، تجد معايير اللجنة ومبادئها التوجيهية قبولا متزايدا خارج المنطقة بسبب فائدتها، بما في ذلك، على سبيل المثال، تلك المتصلة بتصنيف الموارد، وإدارة مصائد الأسماك، والمعايير الزراعية، وتيسير التجارة. وفي بعض هذه المجالات، يساعد العمل الذي تقوم به اللجنة على جعل مختلف الأنشطة الاقتصادية أكثر استدامة.

3 - غير أن عمل اللجنة يتجاوز وضع الأطر المعيارية إلى دعم دولها الأعضاء دعما نشطا في التنفيذ من خلال مختلف أنشطة المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات. وفي بعض الحالات، يشمل العمل أيضا بلدانا من خارج المنطقة، مما يوسع نطاق تبادل المعارف وتبادل الخبرات.

4 - وتضطلع اللجنة أيضا بدور نشط في إطلاق ودعم المبادرات ذات الأثر العالمي، وتعبئة مختلف الفئات المستهدفة. وهي تستضيف صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، الذي شرع في عام 2019 في تمويل عدد من المشاريع. وأطلقت أيضا الحملة العالمية لتحدي تشجير المدن من أجل مكافحة تغير المناخ وتعزيز استدامة المناطق الحضرية وقدرتها على الصمود في من خلال اتباع طرق مبتكرة لإدماج النظم الطبيعية في المناطق الحضرية. وأشركت منظمات أخرى في الاستفادة من إمكانات المعايير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

5 - ويعتمد النهج العام الذي تتبعه اللجنة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل متزايد على تحديد أوجه التآزر الشاملة لعدة قطاعات واستغلالها من أجل تعزيز الأثر وإشراك جهات فاعلة متعددة في اتخاذ إجراءات معجلة. ومع بدء عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن العمل في هذين الاتجاهين مع الاستفادة في الوقت نفسه من قدرة اللجنة على عقد الاجتماعات سيسهم في تسريع وتيرة التقدم.

ثانيا - النهوض بتنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة

6 - في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أُحرز تقدم واضح في تنفيذ خطة عام 2030 في بعض المجالات، على النحو الموثق في التقرير الإحصائي الإقليمي الأول عن الحالة والاتجاهات فيما يتعلق بإحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن التقرير، الذي صدر في الفترة السابقة للدورة الرابعة للمنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، المعقودة في عام 2020، يبين أيضا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ولا تزال الصورة مختلطة على مستوى الأهداف والغايات، وكذلك على صعيد مختلف البلدان والمناطق دون الإقليمية. وفي صميم العديد من التحديات التي تطرحها التنمية المستدامة في المنطقة، هناك توتر قائم بين الرخاء الاقتصادي والضغوط البيئية لم يُحل بعد.

7 - وقد تحققت بعض النجاحات الهامة في الحد من تلوث الهواء. ففي عام 2019، سجلت اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود مرور 40 عاما من التعاون على معالجة المشكلة البيئية التي تترتب عليها آثار صحية كبيرة.

8 - وكانت إنجازات الاتفاقية في منطقة اللجنة على مدى العقود الأربعة الماضية مثيرة للاهتمام للغاية، فقد تم الفصل بين اتجاهي تلوث الهواء والنمو الاقتصادي؛ وجرى تخفيض انبعاثات المواد الضارة، بما فيها الجسيمات الدقيقة والكبريت، بنسبة تتراوح بين 30 و 80 في المائة منذ عام 1990 في أوروبا وبنسبة 30 إلى 40 في المائة في أمريكا الشمالية، مما أدى إلى تحسين حالة التربة الحرجية والبحيرات؛ وفي أوروبا، تفسر هذه التدابير زيادة سنة واحدة في متوسط العمر المتوقع وتؤدي إلى تجنب 000 600 حالة وفاة مبكرة سنويا. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، فهناك 10 بلدان فقط في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لديها مستويات تلوث للهواء تقل فيها نسبة وجود الجسيمات الدقيقة عن الحد الموصى به في المبادئ التوجيهية لنوعية الهواء التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية.

9 - وفي حين أن الاتفاقية صك إقليمي، فإن الأدوات العلمية والنماذج والبيانات وأساليب الرصد والوثائق التوجيهية وأفضل الممارسات التي وضعت في إطار الاتفاقية متاحة لبلدان ومناطق في أجزاء أخرى من العالم تواجه أيضا مشاكل حادة في تلوث الهواء، ويمكنها أن توفر أساسا لعمل منسق بين مختلف المناطق. وتبين الأدلة العلمية بصورة مقنعة أن تلوث الهواء لا يمكن التصدي له بالجهود المحلية أو الوطنية فقط، وأنه يتطلب تعاونا دوليا.

10 - ويمكن لتدابير الحد من تلوث الهواء أن تحقق فوائد مشتركة في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ. ومن أمثلة ذلك، هناك بروتوكول غوتنبرغ الملحق بالاتفاقية، الذي دخل حيز النفاذ في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2019. ويدمج البروتوكول في صك واحد ملزم قانونا الحد من ملوثات الهواء التقليدية وملوثات الاحترار المناخي القصيرة الأجل، مثل الكربون الأسود، الذي هو نتيجة للاحتراق غير الكامل للوقود. وعلى الرغم من أن عمر الكربون الأسود محدود، فإن مساهمته في الاحترار المناخي كبيرة، إذ إنه فعال جداً في امتصاص الضوء.

11 - ومن المهم أيضاً استهداف مصادر أخرى لانبعاثات غازات الدفيئة، إلى جانب ثاني أكسيد الكربون، في جهود التخفيف من تغير المناخ. فالميثان ملوث مناخي قوي قصير الأجل له تأثير على الاحترار العالمي يزيد بـ 84 مرة عن تأثير ثاني أكسيد الكربون على مدى فترة 20 عاما. وقد قدمت اللجنة إرشادات بشأن أفضل الممارسات لاستعادة واستخدام الميثان من مناجم الفحم المهجورة ولإدارة الميثان في قطاع النفط والغاز. وحتى الآن، أعربت 11 دولة من الدول الأعضاء في اللجنة عن اهتمامها بتطبيق التوجيهات المتعلقة بسلاسل إمداد الغاز الخاصة بها.

12 - واستصلاح الأراضي المتدهورة، بوسائل منها إعادة التحريج، يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في التخفيف من آثار تغير المناخ. غير أن تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، الذي يتفاقم بسبب تغير المناخ، هو أحد أكبر التحديات التي تواجه منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. فالتصحر يؤثر على 8 في المائة من أراضي الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك حوالي 14 مليون هكتار في جنوب أوروبا وشرقها ووسطها. ومن مجموع مساحة الأراضي في وسط آسيا، قد تدهور بالفعل ما يصل إلى 8 في المائة من الغابات.

13 - وبهدف عكس مسار هذه الاتجاهات السلبية، وجهت اللجنة ومعها كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ومعهد الموارد العالمية والبنك الدولي نداء عمل جريء من أجل استصلاح 30 مليون هكتار من المناظر الطبيعية والغابات المتدهورة والمزالة بحلول عام 2030 في أوروبا والقوقاز ووسط آسيا، دعما لتحدي بون، وهو من الغايات العالمية في مجال استصلاح الأراضي. وتحدد المبادرة القطرية، المعروفة باسم "ECCA30"، هدف طموحا هو استصلاح الأراضي على مساحة تبلغ 30 مليون هكتار، أي ما يعادل تقريبا مساحة إيطاليا.

14 - وتهدف هذه المبادرة إلى وضع أوروبا والقوقاز ووسط آسيا بصورة جماعية في مكانة جهة فاعلة قوية في الحركة العالمية لاستصلاح الغطاء الحرجي. وستستند إلى الزخم السياسي المتزايد في المنطقة من أجل استصلاح الأراضي، على النحو المنصوص عليه في قرار أستانا. وقدمت اللجنة بالفعل الدعم إلى أذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في التزامها باستصلاح حوالي 3 ملايين هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول عام 2030 في إطار تحدي بون.

15 - وبإدراج استصلاح الغطاء الحرجي في المساهمات المحددة وطنيا في اتفاق باريس لما بعد عام 2020، يمكن للبلدان أن تغتنم الفرصة لاتخاذ إجراءات مناخية تحويلية. وتهدف المبادرة إلى تقديم مساهمة إقليمية ملموسة في عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021–2030) وإلى حفز إحراز تقدم على صعيد العديد من أهداف التنمية المستدامة.

16 - وسعت اللجنة إلى الوصول إلى فئات مستهدفة جديدة والعمل بنشاط على تعبئة مختلف الجهات الفاعلة للاستفادة من إمكانات الحلول المستمدة من الطبيعة للتخفيف من آثار تغير المناخ. فالأشجار يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على خفض درجات الحرارة، إذ يمكنها تبريد الهواء بدرجتين إلى 8 درجات إذا ما جرى غرسها بطريقة استراتيجية، ويمكنها في الوقت نفسه امتصاص ثاني أكسيد الكربون. وقد أطلقت الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا تحدي التشجير في المدن كحملة عالمية لمكافحة تغير المناخ وتعزيز استدامة المناطق الحضرية وقدرتها على الصمود. وتسعى المبادرة الطوعية إلى إشراك السلطات الحضرية في جميع أنحاء العالم في عملية غرس أكثر من 8,5 ملايين شجرة بحلول نهاية عام 2020.

17 - وسيزيد تغير المناخ من الضغوط المتصلة بالمياه، التي لا يمكن معالجتها إلا من خلال التعاون الدولي. ومن خلال الحوارات السياساتية الوطنية المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية، في إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي المعززة المعنية بالمياه من أجل الشراكة الشرقية، دعمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا كلا من أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وجورجيا في إصلاح قطاع المياه فيها. وتتمثل الأهداف الشاملة في تعزيز التعاون بين القطاعات وعبر الحدود، وتحديث الأطر القانونية والمؤسسية بما يتماشى مع توجيهات الاتحاد الأوروبي والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتحسين جودة المياه وإمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي.

18 - ودعمت اللجنة بلدان غرب البلقان في اتباع نهج على نطاق هذا الحوض إزاء الإدارة المستدامة لنهر دربنا، الذي تتقاسمه البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا. ووجود مجموعة متكاملة من التوصيات سييسر تحقيق التوازن بين مختلف الطلبات واستغلال الفرص المحيطة بالصلة التي تجمع بين المياه والطاقة والبيئة، وهو ما يمكن أن يفتح المجال أمام إمكانيات تمويل جديدة.

19 - ويتجاوز العمل المتعلق بالتعاون في مجال المياه نطاق منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. فبموجب اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، تقدم اللجنة المساعدة إلى عدد من البلدان الأفريقية في بناء القدرات في مجال التعاون بشأن المياه العابرة للحدود والقانون الدولي للمياه وتيسير الحوار بشأن الإدارة المستدامة لطبقات المياه الجوفية.

20 - وهناك علاقة وثيقة بين الشواغل المتعلقة بالصحة والسلامة وبين إدارة الموارد الطبيعية، وهي صلة تتجاوز الحدود الوطنية وتتطلب التعاون الدولي. وقد ساعدت اللجنة أوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان في مواءمة وتنقيح التشريعات وتنفيذ تدابير ترمي إلى معالجة الآثار البيئية والصحية الضارة للتنمية الاقتصادية، وفقاً لاتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي وبروتوكولها المتعلق بالتقييم البيئي الاستراتيجي.

21 - وتعتمد اقتصادات وسط آسيا اعتمادا كبيرا على الأنشطة التي تنتج كميات كبيرة من المواد الخطرة أو تعالجها أو تستخدمها. ولا يمكن التخلص من نفايات التعدين الناتجة عن أنشطة مثل استخراج ومعالجة المعادن والفلزات، بما في ذلك الزئبق واليورانيوم، بإطلاقها في البيئة بل يلزم تخزينها بأمان في ما يسمى بمرافق إدارة مخلفات المناجم. وفي جميع بلدان وسط آسيا الخمسة، قدمت اللجنة المساعدة في تحسين سلامة نفايات التعدين من خلال مشاريع مختلفة، وبالتالي التصدي لخطر يمكن أن يتسبب في وقوع حوادث صناعية ذات آثار عابرة للحدود.

22 - والتحول نحو قطاع نقل أكثر استدامة سيسهم في الدينامية الاقتصادية وفي الوقت نفسه في الحد من الضغوط البيئية. ويمكن للمعايير والأدوات والتكنولوجيات المتاحة إقليميا ودوليا أن تحدث فرقا حاسما في تعزيز الأمن والحد من الأثر البيئي لنظم النقل الداخلي في المنطقة. والتمكين من تحقيق الكفاءة في عمليات النقل الدولي المتعدد الوسائط إلى جانب المعالجة السلسة لتدفقات الشحن سيعززان النمو الاقتصادي المستدام دعما لخطة عام 2030.

23 - والنقل المائي الداخلي بديل قابل للتطبيق أو مكمل للنقل البري والنقل بالسكك الحديدية في الممرات الأوروبية. وعلى الرغم من أن النقل الداخلي صديق للبيئة، وكثيرا ما يكون أكثر وسائل النقل الداخلية اقتصاداً، فإنه لا يزال إلى حد كبير غير مستغل بطريقة كافية في أوروبا. وتضع اتفاقات اللجنة وقراراتها إطارا معياريا شاملا للجوانب الرئيسية للملاحة الداخلية، مما يعزز كفاءة واستدامة هذا الأسلوب من وسائل النقل.

24 - وفي أوائل عام 2020، نشرت اللجنة كتابا أبيضا عن التقدم المحرز في النقل المائي الداخلي المستدام وعن إنجازاته ومستقبله. وتبين ورقة السياسة العامة الحالة والاتجاهات والتحديات الراهنة فيما يتعلق بالطرق المائية الداخلية الأوروبية ذات الأهمية الدولية. وتقترح أيضا توصيات في المجالات الرئيسية للتعاون بين البلدان الأوروبية لتعزيز تنمية هذا القطاع. وترتبط الاستجابات المقترحة للتحديات المحددة ارتباطا وثيقا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإعلان الوزاري المتعلق بالنقل المائي الداخلي المعتمد في فروتسواف، في بولندا، في نيسان/أبريل 2018.

25 - وسيكون لتحويل مسار قطاع النقل بما يلبي الأهداف البيئية آثار اقتصادية بعيدة الأمد، بما في ذلك في أسواق العمل. وقد كشف عن تلك الآثار في دراسة عن الوظائف الخضراء في قطاع النقل تنظر في التغيرات الناجمة عن زيادة الاستثمار في النقل العام ومواصلة كهربة وسائل النقل الخاصة. ويجري في قطاعات أخرى تنفيذ أعمال مماثلة بشأن تأثير التحولات في الاستدامة على العمالة. فعلى سبيل المثال، قيمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضاً إمكانيات الوظائف الخضراء في قطاع الغابات، بما في ذلك الفرص القائمة وأيضاً المتطلبات من المهارات والاحتياجات العامة في مجال التكيف.

26 - وبالنسبة لاقتصادات البلدان غير الساحلية، من المهم غاية الأهمية وجود خطوط للنقل متطورة جيداً تيسّر اندماجها في الاقتصاد العالمي والتعاون دون الإقليمي. وكان الترابط بين التجارة والنقل الموضوع الرئيسي للمنتدى الاقتصادي لعام 2019 في إطار برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا الذي عُقد في عشق أباد في 20 و 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وقد أصبح البرنامج الخاص منبراً للتعاون والتآزر الحكومي الدولي مع شركاء التنمية من أجل كفالة التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة دون الإقليمية.

27 - ولاحقاً، اعتمد مجلس إدارة البرنامج الخاص مبادرة عشق أباد بشأن الحد من الحواجز التي تعترض التجارة والنقل باستخدام الصكوك والقواعد والمعايير القانونية الدولية للأمم المتحدة وتوصياتها المتعلقة بأفضل الممارسات. وستولى عناية خاصة للحد من الحواجز غير الجمركية التي تعترض التجارة، وإزالة الحواجز المادية وغير المادية أمام النقل، وتعزيز التنمية المستدامة وتيسير التجارة. وستعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وكيانات الأمم المتحدة الأخرى وشركاء التنمية بشأن تنفيذ هذه المبادرة.

28 - ولا يعتمد الترابط فقط على وجود بنى تحتية مادية صلبة مناسبة، مثل الطرق والموانئ وشبكات الاتصالات فقط، بل يعتمد أيضا على وجود بنى تحتية غير مادية تكفل تناسب الإجراءات وممارسات تسيير الأعمال، مثل تبادل البيانات الإلكترونية، ونوعية اللوجستيات والجمارك والمعابر الحدودية. وعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بسبل منها اتباع نهج ربط الصلات، يهدف إلى توفير حلول متكاملة تراعي الأبعاد المختلفة للترابط. ومن الأمثلة العملية لهذا النهج مشروع جار لحساب الأمم المتحدة للتنمية سيستحدث أداة تتيح للبلدان قياس درجة الترابط على صعيد مختلف الأبعاد. وستسمح تلك الأداة لصناع السياسات بتقييم الترابط من حيث كفاءة النقل البري واللوجستيات والتجارة والجمارك وعبور الحدود.

29 - إلا أن النقل يتسبب في سلبيات غير مقصودة يتعين معالجتها. فحوادث الطرق لا تزال سبباً رئيسياً للموت على الصعيد العالمي. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، توقف التقدم المحرز في تقليص الخسائر البشرية أو حتى انعكس اتجاهه في بعض البلدان. والغاية 6 من الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في خفض عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف أبعد ما تكون عن مسار تحققها في هذه المنطقة وخارجها على حد سواء. وتسهم اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تسريع التقدم الذي تمس الحاجة إليه من خلال عملها المعياري والتحليلي والاستشاري، ولكن أيضاً من خلال تعبئة التمويل. ففي عام 2019، وزع أول نداء رسمي لصندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، الذي تستضيفه اللجنة الاقتصادية لأوروبا، 4 ملايين دولار على مشاريع ترمي إلى تخفيض عدد الوفيات الناجمة عن حركة المرور.

30 - وعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال النقل متاح بشكل متزايد للبلدان خارج نطاق عضوية اللجنة. وتستند استراتيجية لجنة النقل الداخلي حتى عام 2030 (انظر ECE/TRANS/288/Add.2)، التي اعتُمدت في أوائل عام 2019، إلى أربعة ركائز ترمي إلى مواءمة التطورات في مجال النقل الداخلي على الصعيد العالمي وإيجاد تنقل يتمتع بأقصى قدر ممكن من السلامة والاستدامة. وتتمثل الركائز الأربع في تعزيز وصون اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالنقل، ودعم استحداث تكنولوجيات وابتكارات جديدة في النقل بمعايير عالمية، وتعزيز الحوارات الأقاليمية والعالمية حول سياسات النقل الداخلي، وتعزيز النقل الداخلي الإقليمي والأقاليمي المستدام المتسم بالترابط والذي يتيح أكبر قدر من التنقل. ويمهد اعتماد الاستراتيجية لتوسيع نطاق إتاحة الاتفاقيات المندرجة ضمن اختصاص اللجنة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كأساس مشترك لتنقُّل أكثر سلامة واستدامة ويسراً.

31 - وتتطلب التنمية المستدامة تغييراً كبيراً في الطريقة التي نخطط وندير بها مساحاتنا الحضرية والبنى التحتية في حواضرنا. وحيث إن منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا هي من أكثر مناطق العالم التي يغلب عليها الطابع الحضري، فإن لهذه المسألة أهمية خاصة في ما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030.

32 - وتوفر اللجنة الاقتصادية لأوروبا خدمات استشارية سياساتية متعددة بشأن التنمية الحضرية المستدامة. وتيسِّر اللجنة إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة من خلال تقييم أداء المدن باستخدام مؤشرات المدن المستدامة الذكية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الدولي للاتصالات. وفي عام 2019، انتهت اللجنة الاقتصادية لأوروبا من وضع توصيف المدينة المستدامة الذكية لمدينة فوزنيسينسك، في أوكرانيا. وتشمل الموجزات القطرية المتعلقة بالتنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي توصيات محددة بشأن الإصلاحات السياساتية. وقد تعلَّق آخر تلك الموجزات ببيلاروس، وأدخل عددا من المبادرات الجديدة إلى البلد.

33 - ويُشكِّل وضع المعايير في مختلف المجالات تاريخياً مجالاً أساسياً لأنشطة اللجنة، ويجري توجيه ذلك الآن نحو تنفيذ خطة عام 2030. وتتفاعل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، إضافةً إلى وضع المعايير الخاصة بها، مع غيرها من منظمات وضع المعايير وتسهم في تبادل المعارف. وتتيح بوابة للجنة الاقتصادية لأوروبا يسر الوصول إلى أكثر من 000 1 معيار لأكثر من 30 منظمة تدعم عدداً مختاراً من الغايات من أجل تحقيق خطة عام 2030. وتعرض البوابة أيضاً دراسات حالة عن الطرق التي استفادت بها الحكومات بنجاح من تلك الأدوات لتحقيق الاستدامة.

34 - ويعيش الناس في مختلف أنحاء العالم حياة أطول. وعلى الصعيد العالمي، تنمو الفئة المسنة من السكان بوتيرة أسرع من جميع الفئات العمرية الأخرى. ومع أن ذلك يشكل اتجاها مشتركاً، فإن منطقة لجنة الاتحاد الأوروبي هي المنطقة التي تبلغ فيها عملية الشيخوخة البشر أكبر مستوياتها، الأمر الذي يخلق بعض التحديات الكبيرة التي تتعين معالجتها والتي تكتسي أهمية بالغة لتنفيذ خطة عام 2030 ووعدها بعدم ترك أحد خلف الركب.

35 - وتعد اللجنة الاقتصادية لأوروبا خرائط طريق قطرية لمراعاة منظور الشيخوخة تتضمن توصيات لإدماج كبار السن في المجتمع، وإيجاد بيئات مناسبة للمسنين، وفرص عمل للعمال المسنين، وتوفير الحماية الاجتماعية، والتعلّم مدى الحياة، والصحة والرفاه، والمساواة بين الجنسين، والتضامن بين الأجيال. وفي عام 2019، أنجزت اللجنة خريطة الطريق الخاصة ببيلاروس، التي أسهمت مباشرةً في وضع أول استراتيجية وطنية للشيخوخة في بيلاروس، بعنوان "حياة مديدة كريمة - 2030".

36 - وإضافةً إلى إسداء المشورة السياساتية التفصيلية على الصعيد القطري، استحدثت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضاً أدوات تُيسِّر مقارنة الخبرات السياساتية وتتبع التقدم المحرز. ويتيح مؤشر الشيخوخة النشطة لصناع السياسات تحديد المجالات التي يستطيع فيها كبار السن تحقيق إمكانياتهم إلى أقصى حد ممكن. ولأن بعض السياسات ذات الصلة بالموضوع تُعتمد على المستوى دون الوطني، فمن المفيد أيضاً حساب المؤشر على هذا المستوى أيضاً، ملثما جرى بالنسبة لرومانيا وإسبانيا في عام 2019.

37 - ويتقاطع البعد الجنساني مع جميع أهداف التنمية المستدامة. ولذا فإن النهوض بالمساواة بين الجنسين دافع قوي للتعجيل تنفيذ خطة عام 2030. ويظل من الأهمية بمكان استعراض التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تمكين النساء والفتيات وتحديد التحديات القائمة في سياق دولي، وذلك من أجل استخلاص الدروس وتعزيز اتخاذ المزيد من الإجراءات. وقد قامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالاشتراك مع المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بتنظيم اجتماع استعراض بيجين + 25 الإقليمي. ووفر الاجتماع منبراً قوياً لمناقشة كيفية إسهام استراتيجيات وسياسات تنفيذ منهاج عمل بيجين في تحقيق خطة عام 2030.

38 - وعُقد المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020 كاجتماع إلكتروني بالكامل بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعلى الرغم من تلك الظروف الاستثنائية، اجتذب المنتدى عدداً كبيراً من المشاركين وأتاح فرصة للتفكير في الإجراءات اللازمة لتعجيل التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030.

39 - ويتطلب تنفيذ خطة عام 2030 إشراك جميع المستويات الحكومية. وتُشكِّل المدن جهات شريكة حيوية في تنفيذ إجراءات فعالة على صعيد السياسات العامة، إذ إن الكثير من تحديات التنمية المستدامة البالغة الأهمية لها بُعد حضري واضح. وقد نظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، كجزء من جهودها المبذولة من أجل إشراك فئات مستهدفة جديدة لتعجيل التقدم المحرز في تحقيق الأهداف، يوم المدن في 8 نيسان/أبريل 2019، الذي جمع أكثر من 50 عمدة من 33 بلداً عضواً في اللجنة لتبادل الخبرات الملموسة وأولويات الاستجابة لتحديات التنمية المستدامة الرئيسية. وحفزت هذه التجربة الناجحة على إجراء متابعة. فقد قررت لجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي التابعة للجنة إنشاء منتدى للعُمد. وستُعقد دورته الأولى في جنيف في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وستناقش هذه الدورة كيفية تعزيز تأهب الحكومات المحلية واستجابتها لحالات الطوارئ، ولا سيما في ضوء أزمة كوفيد-19، وتأثير الكوارث وتغير المناخ.

40 - ويتطلب اتخاذ إجراءات فعالة الاستغلال الكامل لأوجه التآزر التي تتيحها خطة عام 2030 من أجل تحقيق أعظم أثر. وقد أقرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في وقت مبكر بأهمية اعتماد نهج متكامل وأعدت استراتيجية لوضع هذا النهج موضع التنفيذ العملي، بوسائل من بينها تشكيل أفرقة مشتركة بين القطاعات. وتعد اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في إطار عملها المتواصل، أربع دراسات تحليلية تغطي كل مجال من مجالات الترابط الأربعة التي جرى تحديدها وهي: الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ والمدن المستدامة والذكية؛ والتنقل المستدام والترابط الذكي؛ وقياس ورصد أهداف التنمية المستدامة. وستوفر الدراسات منظورات جديدة لمعالجة أوجه الترابط والتعقيد في خطة عام 2030 وستستنير بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عملها في المستقبل.

ثالثاً – تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام 2030

التجارة

41 – يقع تعزيز الاندماج الاقتصادي الإقليمي في صميم ولاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي سعت إلى تيسير التبادلات الاقتصادية على امتداد المنطقة منذ إنشائها. وتقر خطة عام 2030 بدور التجارة كمحرك للنمو الشامل للجميع والحد من الفقر من شأنه تعزيز التنمية المستدامة. واكتسب عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا زخماً جديداً من خطة عام 2030 بهدف الوفاء بالولاية التاريخية المنوطة بها بطريقة تعكس الهموم السياساتية الراهنة واحتياجات دولها الأعضاء، ولا سيما الدول التي تواجه تحديات خاصة في الوصول إلى الأسواق الخارجية.

42 – ويستهدف تيسير التجارة استهدافاً مباشراً الحواجز الإجرائية التي تعترض التجارة وترفع تكاليف نقل السلع عبر الحدود، مثل المتطلبات المتعلقة بالوثائق وثقل إجراءات تقديم البيانات. وتكتسب جهود تيسير التجارة أهمية خاصة في ضوء التحوُّل في الهيكل التجاري العالمي والرغبة المتواصلة في زيادة الكفاءة التنظيمية كسبيل لتحسين التنافسية. وما تقوم به اللجنة من عمل منذ أمد طويل في ما يتعلق بتيسير التجارة يؤدي إلى تعزيز التبادل الإلكتروني للمعلومات.

43 – ويقوم مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية بوضع معايير متاحة للعموم ومنسقة بشأن التبادل الإلكتروني من أجل مساعدة دوائر الأعمال والوكالات الحكومية في الاتصال بكفاءة. وتعالج المعايير الموضوعة في عام 2019 مسائل رئيسية، مثل عملية التسليم في سلسلة الإمداد، وشهادات الجودة الإلكترونية، وتمويل أوامر الشراء، والحاويات الذكية، وقنوات نقل البيانات. وإصدار تحديث في عام 2019 لتوجيه اللجنة المتعلق بتنفيذ نظام النافذة الواحدة دعماً لتدابير تيسير التجارة وتقديم توصية بشأن البوابات الإلكترونية الوحيدة الخاصة بتقديم الوثائق سيساعدان القطاع الخاص عن طريق ترشيد إجراءات التجارة الدولية. وإضافة إلى ذلك، إن نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية التي تجرى مرة كل سنتين ستساعد الدول الأعضاء في اللجنة على استعراض التقدم المحرز في الإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة.

44 – ويُشكِّل توفير منتدى وأدوات لتبادل المعارف توجهاً هاماً لعمل اللجنة. فمنذ عام 2012، تتعهد اللجنة بوابة إلكترونية للمعارف هي دليل تنفيذ تيسير التجارة (tfig.unece.org). وتُشكِّل البوابة النقطة المرجعية للمعلومات المتعلقة بتيسير التجارة والتجارة الإلكترونية، حيث تتضمن الصكوك والتوجيهات المتعلقة بتيسير التجارة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة. وفي عام 2019 وحده، تصفَّح البوابة أكثر من 600 000 زائر منفرد وزاد عدد المشاهدات عن 4 ملايين.

45 – وأصبحت التدابير غير الجمركية الحواجز الرئيسية التي تعترض التجارة. ومواءمة تلك التدابير والحد منها، مع الإقرار بما لها من دور هام محتمل في السعي لتحقيق أهداف السياسات العامة، مسائل حيوية للبلدان الساعية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتستند اللجنة إلى نتائج دراساتها القائمة على الأدلة بشأن الحواجز التنظيمية والإجرائية التي تعترض التجارة في إعداد مبادئ توجيهية تساعد البلدان في تغيير بيئاتها التنظيمية المحلية. ويتمثل الهدف في تعزيز أوجه التآزر بين إزالة التدابير غير الجمركية والسياسات الأخرى من خلال نهج يشمل الحكومة بأكملها، ولك من أجل تعزيز شبكات الإنتاج الوطنية وتحسين ظروف اندماجها في سلاسل الإمداد العالمية.

الابتكار

46 - على النحو المعترف به في خطة عام 2030، يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الابتكار. ويمتد نطاق الابتكار في أعمال اللجنة إلى ما هو أبعد بكثير من البحث العلمي والتكنولوجي واستغلاله تجاريا ليشمل نماذج تسيير الأعمال والأشكال التنظيمية والأنماط السلوكية الجديدة.

47 - والابتكار هو نتيجة لعملية معقدة يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون وتحظى فيها الجوانب المتعلقة بالحوكمة والروابط بين مختلف الجهات الفاعلة بأهمية فائقة. وتدعم اللجنة دولها الأعضاء في جهودها المبذولة من أجل تعزيز الابتكار من خلال الاستعراضات وإسداء المشورة بشأن السياسات والحوار وبناء القدرات، وذلك بغرض مساعدتها على خلق نظم متشعبة خاصة بالابتكار نابضة بالحياة وتسهم في الاستدامة.

48 - وتُشكِّل الاستعراضات الوطنية لتسخير الابتكار لأغراض تحقيق التنمية المستدامة محور أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بالابتكار. وتجرى الاستعراضات بناء على الطلب وهي تلقي نظرة شاملة على النظام المتشعب الخاص بالابتكار، حيث تحلل نطاق وجودة وكفاءة السياسات الحكومية والمؤسسات والعمليات المسؤولة عن إعدادها وتنفيذها ورصدها. وتدعم اللجنة أيضاً البلدان في جهودها الرامية إلى وضع توصيات الاستعراض موضع التنفيذ العملي من خلال بناء القدرات والحوار بشأن السياسات. وقد بدأت اللجنة عملية استعراض خاصة بجورجيا في عام 2019 وأخرى خاصة بجمهورية مولدوفا في كانون الثاني/يناير 2020.

49 - واستجابة لطلب قطري كبير، استهلت اللجنة مشروعا تجريبيا بشأن آفاق سياسات الابتكار على الصعيد دون الإقليمي، يستعرض سياسات ومؤسسات وعمليات الابتكار بين مجموعة من البلدان، بدءاً ببلدان أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز. وإضافة إلى ذلك، أنشئت فرقة عمل جديدة لوضع مبادئ سياساتية للابتكار لأغراض التنمية المستدامة.

50 - ووفر عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال الابتكار زخما جديدا أيضا للتعاون دون الإقليمي. ففي عام 2019، اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا "استراتيجية تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة" وهي استراتيجية دون إقليمية جديدة. وتهدف الاستراتيجية إلى تحسين القدرات والإمكانات الوطنية لبلدان البرنامج الخاص على صياغة وتنفيذ سياسات ابتكار من أجل التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى إلى تعزيز التعاون الإقليمي بشأن الابتكار من أجل التنمية المستدامة.

الشؤون المالية

51 - يتطلب النهوض بخطة عام 2030 تحسين البنى التحتية التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية، وتعزز الدينامية الاقتصادية، وتعجل بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر. وبالنظر إلى حجم التمويل المطلوب، من الأساسي الحصول على مساهمات من القطاعين العام والخاص على السواء. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتوافق مشاركة القطاع الخاص مع أهداف التنمية المستدامة.

52 - ويحدد الهدف 17 الشراكات بين القطاعين العام والخاص بوصفها طريقة هامة لتنفيذ مشاريع البنى التحتية. غير أن النموذج التقليدي لهذه الشراكات تعرض لانتقادات شديدة بسبب تركيزه على الفعالية

الاقتصادية على حساب الاعتبارات الاجتماعية والبيئية. وأدى العمل الرائد الذي قامت به اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى وضع نموذج جديد يراعي مصلحة الناس أولا، تكون فيه الشراكات ملائمة لتحقيق الغرض من الأهداف الإنمائية. ويكفل نهج اللجنة أن تسهم الشراكات في تحقيق الأهداف الإنمائية عن طريق إبراز أهمية الجوانب الاجتماعية والبيئية بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية.

53 - ويكتسب نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يراعي مصلحة الناس أولا زخما مع تزايد عدد الدول الأعضاء التي تنفذ هذا النهج. فخمسة بلدان على الأقل في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقوم بذلك، إذ تقوم كازاخستان بتنقيح تشريعاتها المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص لإدراج النتائج المتعلقة بنهج مراعاة مصلحة الناس أولا، في حين تقوم أوكرانيا وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان بإدراج نتائج ذلك النموذج في برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل منها.

54 - وفي الفترة 2019-2020، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأوروبا عدة مبادرات جديدة ستدعم تنفيذ نهج مراعاة مصلحة الناس أولا. ومن أهم هذه المبادرات وضع منهجية تقييم لتحديد درجات مشاريع البنى التحتية الممتثلة للأهداف ومجموعة مبادئ توجيهية لتعزيز المرونة في المشاريع والمجتمعات المحلية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص القائمة على نهج مراعاة مصلحة الناس أولا.

55 - وينبغي الاضطلاع بمبادرات كثيرة لها أثر كبير على التنمية المستدامة على مستوى المدن. ويهدف عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى سد الثغرات التمويلية في تنفيذ السياسات الحضرية، بسبل منها أدوات التمويل المبتكرة. وقد وضعت اللجنة مبادئ توجيهية بشأن أدوات وآليات تمويل مشاريع المدن المستدامة الذكية. وبالإضافة إلى ذلك، إن العمل في مجال توفير السكن الميسور التكلفة، الذي يُضطلع به بالاشتراك مع مبادرة إسكان أوروبا، سيدعم الحكومات في وضع سياسات وأدوات مالية لتعزيز حصول الجميع على سكن ميسور التكلفة وملائم وتوفير البنى التحتية الحضرية.

56 - وعلى أي حال، من الأهمية بمكان أن تُتخذ القرارات المالية بطريقة تتسق مع مبادئ الاستدامة. وتطبق مصارف التنمية الاقليمية والعالمية مبادئ ألماتي التوجيهية المتعلقة بتعزيز تطبيق مبادئ اتفاقية آرهوس في المنتديات الدولية. وتُعمم مراعاة الركائز الثلاث للاتفاقية، وهي الحصول على المعلومات والمشاركة العامة وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية، في مختلف سياسات المؤسسات المالية، مما يدعم تحسين عملية صنع القرار.

البيانات والإحصاءات

57 - يتطلب اتخاذ القرارات المستنيرة وتقييم التقدم المحرز بيانات متكاملة وملائمة ومتاحة في الوقت المناسب ويسهل الوصول إليها. وللحصول على تلك البنانات، يجب وضع برامج رصد كافية، ونظم لإدارة البيانات والمعلومات، وإجراء عمليات تقييم وإبلاغ روتينية.

58 - وتقوم الشعبة الإحصائية بعمل اللجنة في مجال الإحصاءات وهو يتماشى تماما مع أهداف التنمية المستدامة، وييسر الإبلاغ القطري عن الإحصاءات المتعلقة بالأهداف الإنمائية بثلاث طرق رئيسية. فأولا، تدعم اللجنة المكاتب الإحصائية الوطنية بوصفها جهات مقدمة للإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ومراكز تنسيق وطنية لتلك الإحصاءات، بما في ذلك إعداد عدد من الأدوات العملية لتيسير تنفيذ

خريطة طريق مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين لتسخير الإحصاءات لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري. وبحلول نهاية عام 2019، كان 37 بلدا في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا قد أنشأت منصاتها الوطنية للإبلاغ. وقد بدأ العمل على إعداد الإصدار الثاني من *خريطة الطريق*.

59 - وثانيا، بدأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقديم تقارير منتظمة عن التقدم الذي تحرزه البلدان الأعضاء في تنفيذ الأهداف. ففي آذار/مارس 2020، نشرت اللجنة التقرير الإقليمي الأول، الذي سلطت فيه الضوء على المجالات التي حققت فيها البلدان بالفعل أهدافا أو أحرزت تقدما جيدا، ووجهت الانتباه إلى المجالات التي يلزم فيها بذل جهود إضافية لكفالة تحقيق الأهداف بحلول عام 2030، ودرست أوجه التباين في جميع أنحاء المنطقة. وتتاح البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لبلدان اللجنة من خلال لوحة متابعة إلكترونية خاصة بأهداف التنمية المستدامة توفر رسوما بيانية وخرائط وجداول من أجل تقديم لمحة سريعة على أهم المؤشرات بالنسبة لبلدان اللجنة ومن خلال قاعدة بيانات إحصائية توفر مزيدا من البيانات والإمكانيات لإجراء التحليلات. وبدأ تشغيل لوحة المعلومات وقاعدة البيانات في آذار/مارس 2020.

60 - وثالثا، تضطلع اللجنة بعمل منهجي وبتنمية القدرات الإحصائية الوطنية كي ترشد القرارات المتعلقة بالسياسات من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ففي عام 2019، قدمت اللجنة دعما منهجيا لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية في 20 من أصل 55 مجالا من المجالات الإحصائية لتصنيف الأنشطة الإحصائية الدولية.

61 - وأيد مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين خمسة مبادئ توجيهية منهجية وضعت بالتعاون مع شركاء متعددين. وتناولت هذه المبادئ المواضيع التالية: قياس الأحداث والكوارث الخطرة؛ وإنتاج المؤشرات الرائدة والمركبة ومؤشرات المزاج العام؛ والحسابات الفرعية المتعلقة بالتعليم والتدريب؛ وقياس ما يتعلق بالسكان المسنين في المؤسسات؛ والاتصالات الاستراتيجية. وأُعدت سبعة مشاريع مبادئ توجيهية وتوصيات لمناقشتها في المؤتمر في عام 2020، تغطي مسائل من قبيل مؤشرات تغير المناخ، وقياس الفقر، والتعدادات، والهجرة.

62 - ويهتم عمل اللجنة في مجال الإحصاءات اهتماما خاصا بالتطورات الجديدة والقضايا الناشئة. ففي عام 2019، نفذ الفريق الرفيع المستوى المعني بتحديث الإحصاءات الرسمية التابع للجنة مشروعين ذوي أولوية، هما: المرحلة الثانية من إطار الاتصال الاستراتيجي، ومشروع التعلم الآلي.

63 - وتضطلع اللجنة أيضا بأعمال إحصائية وأعمال رصد تلبي احتياجات قطاعات معينة، بما في ذلك ما يتعلق باحتياجات الإبلاغ في إطار الخطط القائمة. فعلى سبيل المثال في مجال البيئة، تقدم التوجيه والدعم إلى الدول الأعضاء لتعزيز قدراتها على الرصد والإبلاغ في هذا المجال. وهي تعمل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الأوروبية للبيئة، على تعزيز إنشاء نظم وطنية للرصد البيئي وإنتاج مؤشرات بيئية تتماشى مع مبادئ نظام المعلومات البيئية المشترك في جميع أنحاء أوروبا وآسيا الوسطى.

64 - وفي عام 2019، شرعت اللجنة في إجراء التقييم البيئي السابع للبلدان الأوروبية، الذي يشمل ما يلي: (أ) مبادرة الاقتصاد الأخضر في منطقة البلدان الأوروبية: العمل على إنشاء بنى تحتية مستدامة؛ و (ب) وتطبيق مبادئ اقتصاد التدوير على السياحة المستدامة للاسترشاد بها في الاحتياجات السياساتية في المستقبل.

65 - وشاركت اللجنة أيضا في وضع مجموعة أساسية عالمية من المؤشرات المتصلة بالغابات لدعم تنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030 وخطة عام 2030، إلى جانب شركاء آخرين.

66 - وقد ساعدت مبادرات بناء القدرات على ترجمة العمل المنهجي إلى تغيير حقيقي. فمنذ عام 2018، أقر مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين استراتيجية جديدة لتنمية القدرات الإحصائية خاصة باللجنة، تعزِّز مبدأ ضرورة مراعاة اهتمامات المستخدمين في أنشطة تنمية القدرات. وفي عام 2019، نفذت اللجنة 12 حلقة عمل تدريبية إقليمية وحلقتي عمل تدريبيتين وطنيتين لبلدان شرق وجنوب شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، أوفدت عدة بعثات استشارية بناء على طلب البلدان.

67 - ويجري الاضطلاع أيضا بأعمال بناء القدرات على المستوى القطاعي. فعلى سبيل المثال، دعمت اللجنة أرمينيا وأوزبكستان وجورجيا وقيرغيزستان وكازاخستان في تعزيز قدراتها الوطنية على وضع مجموعات وطنية من المعايير والمؤشرات، ونظم الإبلاغ والمساءلة، من أجل الإدارة المستدامة للغابات، بما يتماشى مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، في إطار مشروع لبناء القدرات تابع لحساب الأمم المتحدة للتنمية.

التعاون الإقليمي

68 - تشكل أنشطة التعاون التقني جزءا لا يتجزأ من العمل الذي تضطلع به اللجنة، وتهدف إلى تحسين القدرة الوطنية للدول الأعضاء على تنفيذ الصكوك القانونية والقواعد والمعايير التي وضعتها اللجنة لدعم التكامل الإقليمي وتنفيذ خطة عام 2030. ومن خلال هذه الأنشطة، تنشئ اللجنة شبكات وطنية ودون إقليمية لمقرري السياسات والخبراء التقنيين تسهم في استدامة العمل المضطلع به في الأجل الطويل. وتتحقق آثار مضاعفة من خلال استهداف القضايا العابرة للحدود وتغطية طائفة واسعة من المستفيدين في عدة بلدان. ويسترشد التعاون التقني للجنة بالمبادئ التالية: ينبغي أن يكون مركزا ومدفوعا بالطلب وموجها نحو تحقيق النتائج وانتقائيا، وينبغي أن يستند إلى التعاون والشراكات. وتشمل الأنواع الرئيسية من الأنشطة الخدمات الاستشارية وبناء القدرات والمشاريع الميدانية.

69 - وفي عام 2019، نفذت اللجنة 150 بعثة استشارية ونشاطا لبناء القدرات. وحددت، من خلال فريقها العامل المعني بالتعاون التقني، أوجه التآزر في الخبرة القطاعية من أجل الاستجابة للترابط الذي تتسم به خطة عام 2030، وزادت العدد الإجمالي لأنشطة بناء القدرات الشاملة لعدة قطاعات.

70 - وعززت اللجنة اتصالاتها مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في 17 بلدا من البلدان المستفيدة من برامج الأمم المتحدة في منطقة اللجنة لمناقشة فرص إقامة مشاريع وبرامج مشتركة من أجل الاستجابة للطلبات القطرية. وشاركت اللجنة وساهمت بنشاط في عملية التخطيط لإطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة في 11 بلدا من منطقة اللجنة، مما أتاح خبرة اللجنة في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وأعدت، بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراستين دون إقليميتين عن تنفيذ خطة عام 2030 في غرب البلقان وأوروبا الشرقية والقوقاز.

رابعا - تعزيز اقتصاد التدوير والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية

71 - تستهلك اقتصادات منطقة اللجنة قدرا كبيرا من الموارد، مما يؤدي إلى بصمة بيئية كبيرة. وكان الاستهلاك المحلي للمواد لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي في اتجاه تنازلي طويل الأجل. ومع ذلك، لا تزال مستويات الاستهلاك المطلقة مرتفعة وقد أظهرت تغيرا قليلا. وبالنظر إلى ما لبلدان اللجنة من وزن في استخدام الموارد على الصعيد العالمي، فإن إحراز تقدم في هذا المجال يكتسي أهمية تتجاوز المنطقة.

72 - وهناك اهتمام متزايد على صعيد السياسة العامة باقتصاد التدوير كنهج يسعى إلى التقليل إلى أدنى حد من استخدام الموارد وإنتاج النفايات عن طريق تشجيع إعادة التدوير وإعادة الاستخدام. ويتجاوز هذا النهج معالجة الآثار البيئية الضارة للأنشطة الاقتصادية ليشمل إعادة التفكير بعمق في الطريقة التي تنتهجها المجتمعات في الانتاج والاستهلاك. ويُنظر إلى هذا التحول المنهجي أيضاً على أنه مصدر للفرص الاقتصادية التي يمكن أن تحسن الإنتاجية وتزيد من القدرة التنافسية والمرونة.

73 - وفي سياق الطلب المتزايد على الموارد الطبيعية في المنطقة، هناك حاجة إلى إدارة متكاملة للموارد الطبيعية على نطاق القطاعات وعبر الحدود تستفيد من الإمكانات الكاملة التي يتحها اقتصاد التدوير. ويسهم عمل اللجنة، الذي يحركه نهج قائم على الترابط، في النهوض باقتصاد التدوير بطرق مختلفة تشمل مهام اللجنة المعيارية والاستشارية ومهامها في بناء القدرات.

74 - ويعتمد نهج الترابط على التعاون الداخلي الشامل لعدة قطاعات ويستند إلى تشكيل فريق مشترك بين الشُعب لدفع عجلة التعاون. ومن النتائج الأولى لعمل نهج الترابط دراسة عن الترابط بين الموارد الطبيعية في منطقة اللجنة، ستنشر وتقدم إلى مختلف مجالس إدارة اللجنة للنظر فيها. ومن المتوقع أن تيسر الدروس المستفادة من هذا النهج زيادة تكامل خطط العمل القطاعية، وتعزيز التعاون الداخلي، ودعم الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية على الصعيدين العابر للحدود والإقليمي.

75 - والعمل المعياري، الذي يشكل وظيفة أساسية من وظائف اللجنة، أمر بالغ الأهمية لإحراز تقدم في اقتصاد التدوير، لأنه يوفر لغة مشتركة تيسر الاتصال والإجراءات المتناسقة. وستكون القواعد والمعايير الجديدة ضرورية لدعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

76 - وعموما، إن تنمية اقتصاد التدوير تتطلب التنسيق بين جهات فاعلة متعددة، على صعيد القطاعين العام والخاص وعبر الحدود الوطنية. وتوفر اللجنة منتدى قويا لدعم الحوار على مستوى قطاعات متعددة وفيما بينها، من خلال أفرقة حكومية دولية متعددة مفتوحة أمام أصحاب المصلحة المعنيين.

77 - وتقدم اللجنة أيضا المشورة ذات صلة بالموضوع في مجال السياسات على الصعيد القطري من خلال برنامجها لاستعراض الأداء البيئي وغيره من الأنشطة الاستشارية التي تسد الفجوة بين العمل المعياري وتنفيذ السياسات. ففي عام 2019، جرى استعراض أوزبكستان ورومانيا وكازاخستان ومقدونيا الشمالية.

78 - وتحويل صناعة الملابس والأحذية دعما لاقتصاد التدوير يتطلب استخدام مواد مستدامة، وعلى وجه الخصوص استخدام نظم للاعتماد والتتبع يمكن التعويل عليها. وتواجه العلامات التجارية بشكل متزايد ظهور "المستهلك الواعي"، الذي يطرح الأسئلة حول البصمة البيئية للملابس والظروف الاجتماعية في مصانع الملابس، ويدعو إلى مزيد من الشفافية والاستدامة. غير أنه وفقا لدراسة أجرتها اللجنة في عام 2019، حوالي 34 في المائة فقط من الشركات تتعقب سلاسل الإمداد الخاصة بها وتتبعها.

79 - وتتيح التكنولوجيات المتقدمة، مثل سلسلة الكتل والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، فرصة لزيادة إمكانية التتبع والاستدامة من خلال إيجاد مصدر مشترك للمعلومات التي يمكن التحقق منها بشأن المعاملات، يكون متاحا لجميع الأطراف في سلسلة الإمداد، بغض النظر عن موقعها. وتعمل اللجنة، مع مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، على تزويد هذه الصناعة بحل ملموس لتعزيز الشفافية والثقة والعناية الواجبة.

80 - وبالأخص، يقوم مشروع اللجنة المتعلق بتعزيز شفافية سلاسل الإمداد المستدامة وإمكانية تتبعها في قطاع الملابس والأحذية، الذي ينفذ بالاشتراك مع مركز التجارة الدولية ومنظمة العمل الدولية، بوضع إطار معياري داعم ومعيار تقني لتتبع سلسلة الإمداد في هذه الصناعة. ويتوخى المشروع أيضا الاستفادة من أنشطة بناء القدرات في نشر نتائج المشاريع على الصعيد العالمي. ويجري تنفيذ مشروع تجريبي قائم على نموذج سلسلة الكتل من أجل إنشاء سلسلة إمداد خاصة بالقطن تكون مستدامة وتعتمد على التدوير، وذلك مع الشركاء الرئيسيين في الصناعة لاختبار نهج المشروع من خلال تطبيق التكنولوجيات المتقدمة.

81 - ويتطلب النهوض باقتصاد التدوير اتباع نُهج مبتكرة لاستخدام مواد جديدة وأخرى موجودة، مع الحد من النفايات في الوقت نفسه. ويوفر قطاع الغابات مواد أخف أثراً على البيئة كونها قابلة للتحلل البيولوجي ومتجددة، مثل منتجات السليلوز. وأُبلغ جمهور أكبر بالدور المحتمل لقطاع الغابات في اقتصاد التدوير وتحويل صناعة الأزياء من خلال مناسبات للتوعية نُظمت خلال الأسبوع الأوروبي الخامس للغابات ومعرض موضوعه "تسخير الغابات لصناعة الأزياء" خلال جمعية الأمم المتحدة الرابعة للبيئة. وإصدار الشهادات الحرجية أثناء هذه العملية أساسي لضمان الاستدامة، فمعرفة أن الألياف تأتي من غابة صُدق على أنها تدار على نحو مستدام يعطي الثقة للمنتجين والمستهلكين بأن تلك الغابات ستبقى موجودة لأجيال.

82 - غير أنه من الضروري أيضا تحسين استخدام الموارد في قطاع الغابات لتعزيز مساهمته في اقتصاد التدوير، فقد تضررت نسبة تقدر بـ 25 في المائة من محصول الأخشاب في أوروبا في عام 2018 إما من جراء العواصف أو الحشرات. ويمثل قطاع الغابات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا 60 في المائة من الإمدادات بالأخشاب في جميع أنحاء العالم، ولذلك فإن للديناميات في هذه المنطقة أهمية عالمية. وركز كل من *الاستعراض السنوي لسوق المنتجات الحرجية* الذي تنشره اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة، وهو المصدر الرئيسي للمعلومات المتعلقة بقطاع الغابات في المنطقة، والمناقشات التي جرت في السوق حول المنشور، تركيزاً خاصاً على ابتكارات تهدف لاستخدام الأشجار الهالكة والفائضة والتالفة، ودعم اقتصاد التدوير، وزيادة قدرة الغابات على الصمود في وجه الحرائق والمخاطر المناخية ذات الصلة.

83 - ويمثل فاقد الأغذية والهدر الغذائي تبديدا هائلا للموارد يعادل ما متوسطه 300 كيلوغرام للفرد في أوروبا وأمريكا الشمالية. وهناك اعتراف صريح بأهمية الحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي في خطة عام 2030، على النحو الوارد في الغاية 12-3، التي تنص على خفض المستويات الحالية إلى النصف بحلول عام 2030. ويوفر تطبيق اللجنة الاقتصادية لأوروبا FeedUP@UN بيانات عن أوجه الترابط والصلات بين مختلف القطاعات على مختلف مستويات سلسلة الإمداد. ويتيح هذا التطبيق للصناعات الزراعية والقطاعات التجارية جمع ونشر البيانات المتعلقة بتدفقات الأغذية بصورة منهجية بهدف الحد من الخسارة في إدارة الفواكه والخضروات في سلاسل الإمداد.

84 - ويمكن للعمل المعياري للجنة، بما في ذلك وضع معايير جديدة، أن يقدم إسهاماً كبيراً في تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتجنب استنفادها. فقد استمر تطبيق معيار التراسل بلغة مصايد الأسماك للتبادل العالمي في جميع مصايد الأسماك في العالم، من الاتحاد الأوروبي، حيث استخدامه إلزامي، إلى بلدان خارج المنطقة، بما في ذلك أوروغواي والبرازيل وتايلند. ويقدم هذا المعيار مساهمة مباشرة في تحقيق الهدف 14 عن طريق تمكين الكشف عن صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ومنعه.

85 - ويترجم الاهتمام باقتصاد التدوير إلى تجديد للولايات المتعلقة بعمل اللجنة. فعلى سبيل المثال، قامت الدورة المشتركة بين اللجنة المعنية بالأحراج والصناعة الحرجية التابعة للجنة وهيئة الغابات الأوروبية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، التي عقدت في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بإسناد ولاية النظر في أدوات تطبيق مفاهيم التدوير في قطاع الغابات، بسبل منها استكشاف مسألة سلاسل الإمداد القائمة على المنتجات الخشبية في اقتصاد التدوير، إلى القسم المعني بالغابات والأخشاب المشترك بين اللجنة ومنظمة الأغذية والزراعة.

86 - واستخدام المواصفات الموحدة والمتسقة دوليا فيما يتعلق بتصنيف الطاقة والموارد الأخرى والإبلاغ عنها أمر بالغ الأهمية للإدارة الفعالة للموارد الطبيعية. وقد أعدت اللجنة مواصفات جديدة لتصنيف الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والإبلاغ عنهما، وهما جزء من تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد. وبذلك، خطى التصنيف الإطاري خطوة أخرى لكي يصبح النظام العالمي لتصنيف نظام الطاقة في العالم. ويغطي التصنيف الإطاري حالياً الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الأحيائية والطاقة الحرارية الأرضية، ويعمل فريق الخبراء المعني بإدارة الموارد التابع للجنة على وضع مزيد من المواصفات للطاقة الكهرمائية والطاقة البحرية.

87 - وستسمح المواصفات بتقييم موارد الطاقة في سياقات جغرافية مختلفة مقارنة بمصادر الطاقة البديلة. وقدرة الحكومات والشركات على فهم مصادر الطاقة المتنافسة ومقارنتها أمر أساسي لتوجيه الانتقال والتحول في مجال الطاقة.

88 - ويتواصل تقدم نشر التصنيف الإطاري على الصعيد العالمي، بما في ذلك في آسيا، حيث تقوده لجنة تنسيق برامج علوم الأرض في شرق وجنوب شرق آسيا، وفي أوروبا، حيث تقوده المفوضية الأوروبية، التي اختبرت أيضا التصنيف الإطاري في سياق خطة عملها الاستراتيجية المتعلقة بالبطاريات من أجل جمع بيانات منسقة عن توافر المواد الخام الأولية، إذ قدمت 19 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي معلومات عن الكوبالت والليثيوم والنيكل والجرافيت.

89 - وفي منطقة اللجنة، يتواصل إحراز تقدم في زيادة حصة الطاقة المتجددة من مجموع إمدادات الطاقة. ومع ذلك، لا تزال هناك اختلافات كبيرة بين البلدان، حيث لا تزال الأهمية النسبية لمصادر الطاقة المتجددة منخفضة في بعضها.

90 - وترتبط الزيادات في الطاقة المتجددة بشكل وثيق بالمسائل الأوسع نطاقا المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية، كونها مترابطة مع قضايا المياه والحراجة الزراعية والنظم الإيكولوجية. وتتطلب هذه الروابط اتباع نهج متكامل يأخذ في الاعتبار على السواء الآثار الإيجابية والسلبية لتوسيع نطاق الطاقة المتجددة في القطاعات الأخرى. ففي الأحواض العابرة للحدود، يمكن للآثار أن تنتشر عبر الحدود.

91 - وتسعى اللجنة إلى دعم واضعي السياسات في مجال الطاقة المتجددة في تحديد ومعالجة أوجه التآزر والمفاضلة عن طريق توجيههم من خلال "المسارات" المتوازية الثلاث لعملية تنمية الطاقة المتجددة وهي: التخطيط الاستراتيجي؛ وتصميم السياسات واعتمادها؛ ووضع المشاريع. والهدف من ذلك هو مساعدة واضعي السياسات على توسيع نطاق التعاون بين القطاعات، واستكشاف فرص التمويل والشراكة، وتعظيم فوائد مصادر الطاقة المتجددة، والحد من أثرها السلبي على البيئة.

92 - ويستند العمل في هذا المجال إلى نتائج نوعين من الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين بدعم من اللجنة وهما: "المحادثات الصعبة" في مجال الطاقة المتجددة، الهادفة إلى تحديد الحواجز والاستجابات السياساتية لمسألة نشر الطاقة المتجددة، والتقييمات المتعلقة بالصلة بين المياه والغذاء والطاقة والنظم الإيكولوجية، التي تُجرى في إطار اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية لدعم التعاون الشامل لعدة قطاعات وعبر الحدود.

93 - وتتطلب الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية وإحراز تقدم نحو اقتصاد التدوير بيانات جيدة عن العمليات الصناعية تكون متاحة للجمهور. وبموجب الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس)، اعتُمد صك فريد، هو البروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها، الذي يمثل نموذجاً أولياً لإرساء الإبلاغ عن إطلاق الملوثات ونقل النفايات بحسب القطاع ولإتاحة المعلومات ذات الصلة بالموضوع للجمهور. وهذا البروتوكول هو المعاهدة العالمية الوحيدة الملزمة قانونا بشأن هذا الموضوع. ويمكن استخدام نظم سجلات إطلاق الملوثات ونقلها لتحسين رصد ومراقبة بارامترات المدخلات والنواتج المستمدة من الأنشطة الصناعية، مثل استهلاك الطاقة وإطلاق الملوثات ونقل النفايات.

94 - وتقوم اللجنة، بالتعاون مع شركاء آخرين، بمساعدة البلدان على إنشاء نظم فعالة لسجلات إطلاق الملوثات ونقلها تفي بالمعايير الدولية الموحدة، ملبيةً بذلك الطلب على البيانات غير المتاحة حاليا رغم أهميتها الحيوية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام هذه السجلات للإبلاغ عن الالتزامات في إطار صكوك وطنية ودولية أخرى (مثل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف) مما يساعد الشركات والسلطات على توفير الموارد وتجنب ازدواجية الجهود.

95 - وقررت اللجنة التنفيذية للجنة أن يكون موضوع الجزء الرفيع المستوى من الدورة التاسعة والستين للجنة، الذي سيعقد في نيسان/أبريل 2021، "تعزيز اقتصاد التدوير والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا"، بهدف تيسير التعلم من الأقران والتآزر على نطاق البرامج الفرعية. وستُعرض أيضا السبل التي يمكن بها دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى النهوض بخطة عام 2030 باتباع نهج متكامل متعدد القطاعات يستفيد من قواعد اللجنة ومعاييرها واتفاقياتها وتوجيهاتها المتعلقة بالممارسات الجيدة.

خامسا - الاستفادة من الشراكات من أجل التنمية المستدامة

96 - تعمل اللجنة بانتظام مع العديد من الشركاء وتسعى بنشاط إلى إقامة تحالفات جديدة لتعزيز أثر ومدى أنشطتها. وفي بعض الحالات، يكون للشراكات قاعدة مؤسسية قوية، كما هو الحال بالنسبة لعمل اللجنة بشأن قضايا الغابات. وما فتئت اللجنة تعمل مع منظمة الأغذية والزراعة من خلال القسم المشترك

المعني بالغابات والأخشـــاب منذ أكثر من 70 عاما، بما يعزز الإدارة المســـتدامة للغابات في منطقتها. أما فريق الأخصـائيين المعني بالوظائف الخضـراء في قطاع الغابات – وهو شـبكة الخبراء المشـتركة بين منظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصـــادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة – فيتناول مســـألة الوظائف الخضـــراء في قطاع الغابات، في حين أن التعاون بين اللجنة ومنظمة العمل الدولية يفضـــي إلى معالجة مجموعة من قضايا السلامة والعمل اللائق في قطاع الغابات.

97 – واللجنة نشـطة جدا في وضـع المعايير، وقد أشـركت منظمات أخرى في التصـدي لتغيير طموح ولكنه ضـروري وهو: الاسـتفادة من إمكانات معايير المسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة. وكثيرا ما تكون المعايير موجهة نحو تلبية احتياجات مرجعية ذكورية نمطية، أو تُوضـع وتنفذ دون مشـاركة المرأة. وبما أن هذه السمة منتشرة، فإن إزالة التحيز تتطلب انخراط العديد من الشركاء.

98 – وفي عام 2019، بدأت اللجنة شـراكة رائدة مع الدوائر المعنية بالمعايير من أجل تشـجيع عملية شـاملة ومراعية للتوازن بين الجنسـين لوضـع المعايير. وفي أيار/مايو 2019، فُتح باب التوقيع على إعلان اللجنة بشأن المعايير المراعية للمنظور الجنساني ووضع المعايير، وبحلول آذار/مارس 2020، كانت أكثر من 60 من المنظمات المعنية بالمعايير في جميع أنحاء العالم قد وقّعت عليه. وقد شـــرعت المنظمات المعنية بالمعايير في تنفيذ الإعلان، وذلك على ســبيل المثال بوضـــع معيار بشـــأن المســـاواة في الأجور أو بتشـجيع مشـاركة المنظمات غير الحكومية التي تمثل مصـالح المرأة الريفية والمهمشـة في توحيد المعايير وضمان مشاركة المرأة في المناسبات الدولية المتعلقة بتوحيد المعايير.

99 – وتتطلب خطة عام 2030 وأهداف التنمية المسـتدامة الاشـتراك في العمل وتعزيز التعاون فيما بين مؤســـســـات الأمم المتحدة. وفي منطقة اللجنة، يجمع أكثر من 30 كيانا من كيانات الأمم المتحدة خبراتها وتوحد جهودها لزيادة أثر عملها إلى أقصـى حد في جميع أنحاء أوروبا وآسـيا الوسـطى. وقد أصـبح التحليل المشـترك والدعوة وتنسـيق السـياسـات والدعم القطري في ما يتعلق بعدد من المسـائل الشـاملة لعدة قطاعات ممارسة متبعة في المنطقة، وسيتواصل تعزيزها بتنفيذ توصيات الإصـلاح التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي.

100 – وتُعقد اجتماعات مشـتركة بانتظام بهدف تنسـيق الأنشـطة المشـتركة بين الوكالات وكفالة اتسـاق السـياسـات في منظومة الأمم المتحدة الإقليمية. وتضـم الاجتماعات المديرين الإقليميين ورؤسـاء المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة. وتشـترك في تنظيمها والمشـاركة في رئاسـتها الأمينة التنفيذية للجنة، بصـفتها رئيسـة آلية التنســيق الإقليمي، إلى جانب المديرة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصـــفتها رئيســـة الفريق الإقليمي لأوروبا ووسـط آسـيا التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المسـتدامة. وتقوم أفرقة العمل الإقليمية التي تعمل كمجموعات تُعنى بقضـــايا السـياسـات الشـاملة بتيسـير العمل المتضـــافر بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والشركاء على المستوى التنفيذي. وتسترشد الائتلافات القائمة على مسائل بعينها بالاجتماعات الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة.

101 – وقد انضمت اللجنة مؤخرا إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في قيادة ائتلاف جديد قائم على مســألة بعينها يُعنى بالبيئة وتغير المناخ. وســيســتند عمل هذا الائتلاف إلى ثلاث ركائز هي: تعزيز الإدارة البيئية وتنفيذ أهداف التنمية المســـتدامة وخطة عام 2030؛ ودعم البلدان في البعد البيئي لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المسـتدامة وعمليات التقييم القطري المشـترك؛ ورصـد البعد البيئي والبعد المتعلق بتغير المناخ في أهداف التنمية المستدامة وتقديم التقارير بشأنهما.

102 - وتوحد اللجنة قواها مع شركاء آخرين لإجراء دراسات واسعة النطاق. فعلى سبيل المثال، ستعمل اللجنة في الفترة 2020-2021 مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الأوروبية للبيئة لإعداد تقييم بيئي خاص بالبلدان الأوروبية ينظر في ما يقع في المنطقة من تطورات تؤدي إلى التغير البيئي وما ينتج عن ذلك من ضغوط على مختلف الوسائط البيئية. وسيشترك في عملية التقييم العديد من المنظمات الدولية، فضلا عن الدول الأعضاء، لدراسة حالة واتجاهات المؤشرات البيئية والمؤشرات ذات الصلة، التي ستربط بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

103 - وتسعى اللجنة إلى تغيير الممارسات القائمة وتعزيز مبادئها التوجيهية الإطارية لمعايير كفاءة استخدام الطاقة في المباني عن طريق إقامة شراكات مع منظمات غير حكومية لإنشاء شبكة مراكز دولية للتميز في مجال المباني عالية الأداء. وكجزء من هذه المبادرة، أبرمت اللجنة مذكرة تفاهم مع ائتلاف المباني الأخضر في عام 2019.

104 - واشتركت اللجنة أيضا مع السلطات المحلية وغيرها من الشركاء في إنشاء شبكة لمراكز الامتياز ستدعم تنفيذ ميثاق جنيف للإسكان المستدام. وفي عام 2019، توصلت اللجنة إلى اتفاق مع مدينة تروندهايم في النرويج بشأن إنشاء مركز امتياز يُعنى بهدف التنمية المستدامة المتعلق بتحول المدينة، وسينضم إلى المراكز القائمة في إستونيا وألبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا.

سادسا - استنتاج

105 - للأطر المعيارية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا قيمة مثبتة في النهوض بتنفيذ خطة عام 2030. ومن المتوقع أن يتطور وضع المعايير وأن يتكيف لمواجهة التحديات الجديدة. وفي عام 2019، كانت هناك حالات مختلفة من القواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية والتصنيفات القائمة للجنة التي تكمل العمل الجاري أو تمتد لتشمل مجالات جديدة لتلبية الاحتياجات القائمة.

106 - غير أن وضع النواتج المعيارية ليس كافيا. فمن الضروري قبول النواتج عموما ووضعها موضع التنفيذ. وخلال العام الماضي، ازداد استخدام العديد من الصكوك المعيارية التي وضعتها اللجنة داخل المنطقة وخارجها على حد سواء. ومما ييسر توسيع نطاق استخدام الصكوك المعيارية إشراك مختلف الشركاء، وبشكل أهم القيام بأنشطة التعاون التقني التي تساعد الدول الأعضاء على بناء القدرات اللازمة ومعالجة العقبات التي تحول دون تطبيق تلك الصكوك.

107 - وتستخدم اللجنة صلاحيتها المتعلقة بالدعوة لعقد الاجتماعات لتعبئة مختلف أصحاب المصلحة. ولن تقتصر على الاتصال بالدول الأعضاء بل ستتصل أيضا بالفئات المستهدفة الأخرى لتنفيذ مختلف المبادرات العملية المنحى ذات النتائج الملموسة. ويظل تعزيز نظم الرصد والبيانات أمرا بالغ الأهمية لتتبع التقدم المحرز وتقييم فعالية الإجراءات.

108 - إن تحديات التنمية المستدامة متعددة الأوجه وتتطلب حلولا متكاملة. واعتماد اللجنة أساليب عمل جديدة للاستفادة من الطلب المتزايد على النهج الشاملة لعدة قطاعات يعطي ثماره. وسيكون استغلال أوجه التآزر في خطة عام 2030 أمرا حاسما في التعجيل بإحراز تقدم، وسيظل اتجاها استراتيجيا رئيسيا في عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المستقبل.